تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي

د. محمد عمر الفاروق عبد السلام•

د. خالد مصطفى هبال••

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى توضيح تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي كما وضحت الآثار المترتبة على حدة انعدام الأمن الغذائي العربي والاقتراب من حالة المجاعة في بعض البلدان العربية ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي هو من أكثر المناهج العلمية ملائمة لموضوع الدراسة الذي يقوم بوصف الأحداث ثم يعمد إلى تحليلها وكذلك تم الاستعانة بالمنهج التاريخي الذي يقوم بسرد تاريخي عن العلاقات الروسية الأوكرانية والأزمة الروسية الأوكرانية من حيث النشأة والتطور وجاءت إشكاليات الدراسة لتعبر عن مدى قدرة الدول العربية في تأمين احتياجاتها من الغذاء في حال استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية وأجابت الدراسة على التساؤلات التي طرحت بأن الدول التي لا تمتلك موارد بترولية كالغاز والنفط فهناك صعوبة في تأمين احتياجاتها بسبب ارتفاع الأسعار ونقص المعروض من السلع الغذائية وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها تأثر كثير من الدول العربية في أمنها الغذائي لاعتمادها الكلي أو شبه الكلي على استيراد السلع الغذائية والتمويل الغذائي من روسيا وأوكرانيا وهذا ما أدى إلى ارتفاع في أسعار السلع واحتمالية نضوب المخزون الغذائي لدى بعض الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الروسية الأوكرانية، روسيا، اوكرنيا، الأمن الغذائي العربي

Abstract:

The study aimed to clarify the repercussions of the Russian-Ukrainian crisis on Arab food security. It also clarified the effects of the severity of Arab food insecurity and the approaching state of famine in some Arab countries. He describes the events and then analyzes them. The historical approach was used, which gives a historical account of the Russian-Ukrainian relations and the Russian-Ukrainian crisis in terms of origin and development. The problematics of the study came to express the extent of the ability of the Arab countries to secure their food needs in the event of the continuation of the Russian-Ukrainian crisis. The study answered The questions raised are that countries that do not have petroleum resources such as gas and oil, there is difficulty in securing their needs due to high prices and lack of supply of food commodities. Food from Russia and Ukraine that is what led to a rise in breadth Commodity supply and the possibility of depletion of food stocks in some Arab countries.

Keywords: The Russian-Ukrainian Crisis, Russia, Ukraine, Arab Food Security

• جامعة الزاوية -كلية الاقتصاد العجيلات-قسم العلوم السياسية

•• جامعة الزاوية-كلية الاقتصاد العجيلات قسم الاقتصاد

المقدمة:

لقد واجهت العلاقات الروسية – الأوكرانية تجاذبات ومناكفات سياسية واقتصادية تحولت إلى أزمة على كافة الصعد لاسيما في شهر فبراير 2022 والتي تحولت إلى أزمة دولية تم استخدام أبشع وسائل التضييق على الشعب الأوكراني من قبل روسيا الاتحادية.

ومما لا شك فيه أن هذه الأزمة في الوقت الحالي أصبحت تشكل مصدر قلق لكافة الدول الغربية والعربية على حد سواء لاسيما على مصادر الطاقة والأمن الغذائي حيث تعتمد كافة الدول الغربية على مصادر الطاقة الروسية والأوكرانية، بينما تعتمد غالبية الدول العربية في احتياجها الغذائي لاسيما محصول الحنطة والشعير والزيت الغذائي على كل من أوكرانيا وروسيا وهو ما يعني ضرورة البحث عن مصادر تمويل أخرى لسد العجز في هذه المصادر الغذائية لاسيما مع استمرار الحرب وعدم وجود رؤية وأفق كلها وتحديداً على المدى القريب.

لقد خلفت الأزمة الروسية – الأوكرانية تغيرات حادة ومفاجأة في البيئة الاقتصادية العربية من ناحية، وضعف قدرة الحكومات العربية المسؤولة على الأمن الغذائي العربي وهو ما سيشكل تحدياً كبيراً أمام هذه الحكومات للوفاء بالتزاماتها الاقتصادية، ومنها توفير سلة الغذاء اليومي التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الروسي والأوكراني.

لذا شهدت هذه الأزمة استمرارية الحصول على مصادر الغذاء الأساسية وتضع سمعة الدول والحكومات العربية على المحك في حال فشلها في تحقيق الأمن الغذائي لشعوبها وضرورة التعامل وإدارة هذه الأزمة الدولية لاسيما في انعكاساتها على الأمن الغذائي العربي.

من هذه الأهمية للموضوع سيتم تناوله في هذه الدراسة وذلك عبر محورين يتناول أولهما: مفهوم الأزمة الروسية الأوكرانية، ويتناول المحور الثاني: انعكاساتها وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي.

أولاً: مشكلة الدراسة:

من خلال الإطلاع على الأدبيات السياسية المتعلقة بالعلاقات الدولية ما بين روسيا الاتحادية وجمهورية أوكرانيا منذ بداية استقلالها عن روسيا الاتحادية في العام 1993 وحتى الأزمات التي تبعت هذا الاستقلال في الأعوام 1995، و1998، و2014، والأزمة الأخيرة في فبراير 2022، وكذلك الإطلاع على البحوث والدراسات والتقارير الاقتصادية عن الأمن الغذائي العربية، وجدت أن أغلبية الدول العربية تعتمد في تمويلها الغذائي لاسيما في مادتي الحبوب والزيت من الدولتين السابقتين، إذ تشير الإحصائيات إلى اعتماد مصر على 40% من استيراد القمح من أوكرانيا و50% من روسيا، أما تونس فإنها تستورد 60% من احتياجاتها من محصول القمح من أوكرانيا ناهيك عن بعض الدول العربية الأخرى وهو ما يمثل تهديداً لأمنهم الغذائي

في ظل استمرار وتيرة الحرب وعدم وجود أية حلول لها، وهذا يعد مشكلة بحثية يجب حلها وإيجاد الوضع المناسب لذا تمت صياغتها عبر تساؤل رئيس مفاده: ما انعكاسات الأزمة الروسية–الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي؟

وتنبثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية مفادها:

- كيف ستتصرف الدول العربية مع الأزمة الروسية الأوكرانية لتأمين أمنها الغذائي؟
- ما الحلول التي تمتلكها الدول العربية في حال استمرار الأزمة الروسية – الأوكرانية لتأمين مصادر التمويل الغذائي لها؟
- ما البدائل المتاحة أمام الدول العربية لتأمين أمنها الغذائي خارج نطاق الدولتين؟
- هل هناك مصادر أخرى يمكن للدول العربية الاستغناء عن دولتي الأزمة روسيا – أوكرانيا؟
- ما الاحتياطي الغذائي الموجود لدى الدول العربية؟ وإلى أي مدى يمكن له أن يتجاوز الأزمة المالية؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يأتي:

1- **الأهمية الموضوعية:** وتتمثل في تناولها موضوعاً مهماً ومصيرياً يخص عالمنا العربي فيما يتعلق بأمنه الغذائي في ظل استمرار الحرب الروسية – الأوكرانية، وانعكاساتها وتداعياتها على هذا الأمن الغذائي، فضلاً عن أنه يحاول إيجاد الحلول المناسبة للخروج من تداعيات وانعكاسات هذه الأزمة، ويفسح المجال أمام الدارسين لتناول موضوعات أخرى استكمالاً له.

2- **الأهمية للباحث:** وتتمثل في زيادة رصيد الباحث من المعلومات والمفاهيم والأفكار حول الموضوع، وتطوير إمكانياته البحثية في الموضوعات السياسية ذات الطابع الاقتصادي ورفع كفاءته العلمية في الإجراءات والخطوات البحثية.

3- **الأهمية الميدانية:** وتتمثل في اختيارها مجالاً تطبيقياً يتمثل في الأمن الغذائي العربي كميدان للدراسة العملية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- تقديم إطار مفاهيمي حول مفهوم الأزمة وأنواعها وأسباب نشوئها وخصائصها.

2- التعريف بالأزمة الروسية – الأوكرانية ونشأتها وتطورها وتاريخها وأسبابها.

3- الكشف عن انعكاسات الأزمة الروسية – الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي.

4- بيان التداعيات الاقتصادية المحتملة للأزمة الروسية – الأوكرانية على مستقبل الأمن الغذائي العربي.

رابعاً–منهجية الدراسة:

تتمثل منهجية الدراسة فيما يأتي:

1– **المنهج الوصفي التحليلي:** وهو من أكثر المناهج العلمية ملائمة لموضوع الدراسة حيث يحيط بدراسة الموضوع من كافة جوانبه لكونه من المناهج الشاملة، ومن ثم تحليل ما ورد فيها من معلومات وأفكار ومفاهيم استناداً إلى مجموعة من المصادر والمراجع.

2– **المنهج التاريخي:** وفيه يتم تقديم سرد تاريخي عن العلاقات الروسية الأوكرانية والأزمة الروسية الأوكرانية من حيث النشأة والتطور.

خامساً: متغيرات الدراسة:

1– **المتغيّر المستقل:** ويتمثل في الأزمة الروسية. الأوكرانية.

2– **المتغيّر التابع:** ويتمثل في الأمن الغذائي العربي.

سبب اختيار الموضوع:

1– **السبب العلمي:** ويتمثل في تقديم دراسة علمية تكون إضافة جديدة حول موضوع لايزال ساخناً ومفتوحاً على جميع الاحتمالات.

2– **السبب الشخصي:** ويتمثل في رغبة الباحث تناول موضوعات لها تداعيات وانعكاسات على عالمنا العربي لاسيما في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

1– قلّة الأبحاث والدراسات في هذا المجال لاسيما الدراسات العربية.

2– حداثة الموضوع واستمرارية وصعوبة ثوابته لأنه في تغير مستمر نتيجة لتطور الأحداث فيه.

3– عدم ضمان التأكد من الدراسات والبحوث حول الموضوع لأن أغلبها تقضي عليه المباشرة والانفعال والتأثر.

سادساً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

1– **الأزمة:** هي حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها هبوطاً غير معهود ومن ثم إعاقة تحقيق الأهداف المطلوبة في الوقت المحدد لها(مهنا، 2008، ص5).

2– **إدارة الأزمة:** تعني كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها(الخضيري، 2003 ،ص11).

3- **الأزمة الروسية الأوكرانية:** هي أزمة لها ارتدادات خارج حدود الدولتين، وهي ظاهرة دولية نتيجة تغير مفاجئ في التفاعلات القائمة بين وحدات النظام وتنطوي على تهديد سير العلاقات وتسبب في هدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني (دنفر، 2019، ص18).

4- **الأمن الغذائي العربي:** يعني توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة (الفاو، الفصل العاشر).

سابعاً: الدراسات السابقة:

1- دراسة دنفر 2019: (دنفر، 2019، ص18)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا ومعرفة الأسباب التي أدت إلى الأزمة الأوكرانية والتطرق لعوامل التدخل الروسي والغربي وربطه بمسار تطور الأزمة الأوكرانية، ومحاولة التعرّف على أهم التأثيرات التي أحدثتها الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- تعود هذه الأزمة الأوكرانية إلى الثورة البرتغالية 2004 والتي فشلت في تحقيق أهدافها، وتولى يانوكوفيتش سنة 2010 الحكم الموالي لروسيا لتنطلق الأزمة مع نهاية 2013 بعد رفض يانوكوفيتش اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ويتولى العرض الروسي الكبير.

ب-تحوّلت الاحتجاجات في أوكرانيا عن هدف الشراكة الاقتصادية إلى أهداف سياسية.

ج- يعمل الغرب إلى ضم أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي باعتبار المعبر الرئيس لتمرير الغاز الروسي إلى أوروبا.

د- تتطلب المصلحة الجيوسياسية الروسية أن تكون أوكرانيا ضمن فضائها نظراً للموقع المهم والربط بين روسيا وأوروبا.

2- دراسة حداد 2017 (حداد، 2017):

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالحروب الهجينة التي مارستها روسيا في شبه جزيرة القرم وفي أوكرانيا، والكشف عن مقاربتها الواسعة في استعمال الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية، وغيرها من التدابير غير العسكرية، وذلك لاستعادة المكانة السوفييتية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- تقدم أوكرانيا نموذجاً جديداً من الحروب لما بعد الحرب الباردة.

ب-تشكل أوكرانيا محوراً مهماً في الصراع الدائر بين القوى الكبرى (روسيا، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية).

ج- لكل من الدول السابقة أوراق فقط توظفها في أوكرانيا.

د- فشل الجهود الدولية لاحتواء الأزمة الأوكرانية، لذا سيبقى مستقبل الأزمة الأوكرانية مفتوح النهاية.

3- دراسة السيد 2002: (السيد، 2022):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب التي كانت وراء اندلاع الأزمة الأوكرانية والدور الذي لعبته روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والغرب في الفترة ما بين 2014 و2022.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- جاء التدخل الروسي في أوكرانيا باعتبارها جزءاً من أراضي الاتحاد السوفييتي عبر التاريخ.

ب-تمثل أوكرانيا المجال الحيوي المرتبط بالأمن القومي الروسي.

ج- تستخدم روسيا وأوروبا وأمريكا أوكرانيا فقط كوقود حرب.

د- تحاول روسيا الحفاظ على أوكرانيا من التدخل الغربي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

توصلت الدراسات السابقة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي أفادت الباحث كثيراً في تحديد مشكلة الدراسة وفي رسم أهدافها، كما أعانته في هيكلية الدراسة، ومع ذلك تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يأتي:

1- **خصوصية الموضوع:** حيث خصص موضوع الدراسة الحالية حول انعكاسات الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة.

2- **مجالها العملي:** يختلف المجال العملي والتطبيقي للدراسة الحالية عن الدراسات السابقة حيث تركز على الأمن الغذائي العربي وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة.

المحور الأول: مفهوم الأزمة والأزمة الروسية – الأوكرانية

تعددت الأزمة تبعاً لاختلاف المجالات والمستويات التي يتناولها الكتّاب والباحثون في دراستهم، وكذلك التعدد وتنوع الأزمات واختلاف مسبباتها وتصنيفاتها ودوافعها المختلفة، وتكمن صعوبة تحديد مفهوم معين للأزمة في شمولية وطبيعة واتساع نطاق استعمال هذا المفهوم. لذا فقد وردت مفاهيم عديدة للأزمة منها أنها الشّدة والقحط أو أنها فترة حرجة وغير مستقرة أو خلل في الوظيفة (مجمع اللغة العربية، 2004، ص206).

وعرّفت الأزمة من المنظور الاجتماعي بأنها توقف لأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب للعادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن وتكوين عادات أكثر ملائمة للأوضاع الجديدة التي غرضها أحداث الأزمة (العزام، 1995، ص35). أما من المنظور الاقتصادي فقد عرّفت الأزمة بأنها وضع اقتصادي عارض يؤثر على تحقيق الأهداف القومية ينشأ عن وضع اقتصادي عالمي أو إقليمي أو داخلي، ويحتاج إلى بذل كافة الجهود لاجتيازه (الباز، 2002، ص24).

أما الأزمة من المنظور الإداري فإن لها تعاريف عدّة منها أنها موقف تواجهه إدارة المنظمة تتسارع فيه الأحداث وتتشابك معه الأسباب، فالنتائج يفقد خلاله متخذ القرار القدرة على التحكم بما يجري من أحداث داخل المنظمة وخارجها مما يؤثر بشكل ملحوظ على أداء المنظمة ومستقبلها (الخضيري، 1990، ص15).

وتعرّف أيضاً بأنها عبارة عن حالة غير عادية تترك أثراً قاطعاً على مجريات الأمور العادية فتربك روتين الحياة والعمل وتخلّ بالقواعد والنظم والبنيان الأساسي للعمل(الرزام، 1995، ص19)، وتشير الأزمة إلى خلل جوهري في المسيرة العادية لحياة فرد أو جماعة أو منظمة وتنشأ الأزمة عند حدوث موقف غير متوقع يكون الفرد أو الجماعة غير مستعدين له(شهاب، 1998، ص98).وتعني الأزمة نقطة تحوّل في أوضاع غير مستقرة ويمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوبة إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها ودرء أخطارها(الصيرفي،2008، ص23).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أنّ الأزمة هي عبارة عن حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها هبوطاً غير معهود، ومن ثم إعاقة تحقيق الأهداف المطلوبة في الوقت المحدد لها.

أولاً: أسباب نشوء الأزمة:

يرجع سبب أو أسباب نشوء الأزمة إلى عوامل عدّة يمكن إجمالها بما يأتي: (الصيرفي،2008، ص23)

أ- **البيئة الخارجية:** والمتمثلة في:

- **المنافسين:** كقيام المنافسين تبرز خدمات أفضل يؤدي إلى جذب المستفيدين إليهم.
- **الضغوط الحكومية والثقافية:** كتخصيص ميزانية من قبل الحكومة لمؤسسة ما تكون كافية لتشغيل قسم أو قسمين منها.
- **المبادئ والقيم السائدة.**
- **الكوارث الطبيعية:** مثل الزلازل والبراكين والأعاصير والفيضانات وهي لا دخل للإنسان بها، بل هي من فعل الطبيعة، ويرى الباحث إمكانية إضافة الحروب إلى هذا النوع من الكوارث (الصيرفي،2008، ص23).

ب-**البيئة الداخلية:** والمتمثلة في(الصيرفي،2008، ص23):

- **خصائص الأفراد والمديرين:** حيث إنّ خصائص الأفراد لها دور كبير في نشوء الأزمات فبعضهم لا يتمتع بالمقدرة على التعامل مع المشكلات البسيطة ولا يمكنهم أخذ قرارات سليمة ومن ثم تؤدي إلى نشوء الأزمة.
- **ضعف الإمكانيات المادية والتقنية والبشرية:** فالمؤسسات والمنظمات الحكومية تعاني من نقص شديد في الكوادر البشرية على وجه التحديد ونقص في الإمكانات المادية والتقنية.

- **التهوين من الأزمات وعدم أخذها بعين الاعتبار:** ومن ثم يؤدي إلى تفاقمها وعدم السيطرة عليها.
- **انعدام الثقة:** إن انعدام الثقة يؤدي إلى الابتعاد عن الخدمات التي توفرها المنظمات.
- **عدم فعالية الاتصالات بين أجزاء المؤسسة بعضها ببعض:** وبين المؤسسات الأخرى ذات العلاقة، وأيضاً ضعف الاتصال بين الأفراد والمسؤولين.
- ضعف القيادات.

ج-خصائص الأزمة:

تتسم الأزمة بسمات عدّة لعلّ من أبرزها (علبوة، 2003، ص81-82):

- إنها نقطة تحوّل تزداد فيها الحاجة إلى الفعل المتزايد، ورد الفعل المتزايد لمواجهة الظروف الطارئة.
- تتميز بدراية عالية من الشك في القرارات المطروحة ويصعب فيها التحكم بالأحداث.
- تسود فيها ظروف عدم التأكد ونقص المعلومات وضغط الوقت والحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة.
- المفاجأة والسرعة التي تحدث بها.
- سيادة حالة من الخوف والهلع قد تصل إلى حد الرعب وتقييد التفكير.

ويرى الباحث إمكانية إضافة خصائص أخرى كظهور أعراض سلوكية مرضية مثل القلق وفقدان العلاقات الاجتماعية واللامبالاة.

د- أثار الأزمة:

يرى بعض الباحثين أن الأزمة تترك وراءها أثاراً إما أن تكون سلبية أو إيجابية حسب طبيعة التعامل معها وكيفية إدارتها. وتتلخص الأثار الإيجابية للأزمة فيما يأتي (سبتي، 2002، ص50):

- إن الضغوط التي تصاحب الأزمات تدفع الإدارة إلى البحث عن حلول لمواجهة هذه الأزمات، ويشكل بعض منها مبادرات يمكن البناء عليها لوضع سياسات جديدة للخروج من الأزمات.
- إن الأزمة تمثل تحدياً للسلوك الاعتيادي، وإذا نجحت الإدارة في مواجهة الأزمة فإن هذا يساعد على الإبداع لديها لابتكارها أساليب وعادات وسلوكيات جديدة غير مألوفة لمواجهة الأزمة.
- توفّر الأزمات قدراً هائلاً من الخبرات التي تترك أثراً عميقاً في المؤسسة.
- تتيح الأزمة الفرصة لظهور قيادات جديدة من صانعي ومتخذي القرارات، كما تحوّل بعض الأفراد من الأعمال التقليدية واقتحام أعمال جديدة، وتؤدي إلى اكتشاف عيوب أسلوب العمل الفردي غير المنسق.

هـ- أما **الأثار السلبية للأزمة** فتتمثل في:

- الهروب من مواجهة الأزمة مثل النكوص والانسحاب والبطء في الحركة وتهوين الأزمة.
- قد يعزز مناخ الأزمة أفكاراً وسلوكيات ضارة إذ يندفع بعض الناس أو الإدارة إلى سلوك طرق غير مشروعة للالتفاف حول الأزمة.

- قد تؤدي كثرة المعلومات الواردة للإدارة إلى ضعف القدرة على اتخاذ قرارات صحيحة وحاسمة؛ وذلك لأن كثرة المعلومات يعادل في تأثيره قلة المعلومات وعدم كفايتها لاتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب (الصيرفي، إدارة الأزمات، 2008، ص64).

و- إدارة الأزمة:

تعرّف إدارة الأزمة بأنها عملية إدارية خاصة من شأنها إنتاج استجابة استراتيجية لموقف الأزمات؛ وذلك من خلال مجموعة من الإداريين المنتقين مسبقاً والذين يستخدمون مهاراتهم بالإضافة إلى إجراءات خاصة من أجل تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى وهو ما يعرف بـ(فريق إدارة الأزمات)(الشعلان، 2002، ص50).

كما تعني إدارة الأزمة رفع كفاءة وقدرة نظام صنع القرارات سواء على المستوى الجماعي أو الفردي للتغلب على معوقات الآلية البيروقراطية الثقيلة التي قد تعجز عن مواجهة الأحداث والمتغيرات المتلاحقة والمفاجئة وتخرج المنظمة من حالة الاسترخاء والترهل (عليوة، 2001، ص20)، فضلاً عن ذلك فإنها تعني كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العملية والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها. فعلم إدارة الأزمات هو علم إدارة التوازنات ورصد حركة واتجاهات القوة والتكيف مع المتغيرات المختلفة وبحث أثارها في كافة المجالات. (مهنا، 2008، ص55)

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن الاستنتاج أن إدارة الأزمة هي عبارة عن تقنية أو أسلوب معين يستخدم عند مواجهة الحالات الطارئة، والتعامل مع الأزمات التي لابد من مواجهتها والتخطيط لمواجهتها بشكل مبكر بناء على الافتراضات المبنية على المعلومات التي تنبئ بحدوث مثل هذه الأزمات.

ثانياً: الأزمة الأوكرانية:

تُعد الأزمة الأوكرانية من الأزمات ذات الاهتمام الكبير، وهذا لأهمية أوكرانيا الكبيرة لروسيا والغرب سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاستراتيجية، ولم تكن الأزمة التي بدأت أواخر 2013 حدثاً منفصلاً، بل هي امتداد لحالة عدم الاستقرار التي شهدتها أوكرانيا منذ تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، وتسعى كل الأطراف إلى تحقيق أهدافها دون الوصول إلى المواجهة العسكرية ومن دون فقدان مصالحها مع بعضها.

تعود جذور الأزمة الأوكرانية الأولى بسبب اشتعال الاحتجاجات في أوكرانيا ضد الرئيس الأوكراني السابق (فيكتور يانكوفيتش) بعد توقيعه لاتفاق مع موسكو الذي يجعلها أي موسكو تمنح أوكرانيا 15 مليار دولار، وتخفض سعر الغاز الذي تسلمها إياه بمعدل الثلث وهو مستوى تفضيلي لجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة التي تعدها شريكتها (عبد الغني، غالب، 2013، ص2).

إلا أن المشهد الأوكراني في حقيقته يرجع إلى خلفية أبعد من ذلك، ففي 21 نوفمبر 2004 انطلقت الثورة البرتقالية نتيجة لعملية تزوير انتخابي ذكر أن نظام الرئيس الأوكراني (ليونيد كوتشما) كان قد قام بها من أجل أن يوصل مرشحه (فيكتور يانكوفيتش) الموالي لروسيا الاتحادية إلى منصب الرئاسة في أوكرانيا ليعلن فوزه على مرشح المعارضة (فيكتور يوشنكو) المدعوم من الغرب مما أدى إلى غضب المعارضة التي دعت إلى التظاهر (عبد الغني، غادة، 2013، ص2-3). فكانت عاصمة أوكرانيا كييف مركز تحركات المتظاهرين بسبب الصراع على السلطة وتجاذبات بين الطرفين وهما الطرف الأول رئيس الجمهورية (فكتور يوشنكو) وخليفته زعيم كتلة المعارضة البرلمانية والتي تمثل الأقلية (بولياتيمو شنكو) والطرف الثاني وهو رئيس الوزراء (فكتور يانكوفيتش) وحلفاؤه الذين يمثلون زعماء الكتلة الأغلبية البرلمانية (الخيري، 2015).

انطلقت الثورة البرتقالية لمواجهة طبقة فاسدة من رجال الأعمال وقرصنة أموال البلاد في شكل قروض من البنوك الوطنية، والتهرب من السداد فضلاً عن هيمنة فئة قليلة من الأثرياء على قطاع المناجم ومصانع الصلب، وفي مطلع عام 2005 يمكن مئات الآلاف من المتظاهرين سلمياً في الثورة البرتقالية من تغيير نظام الحكم في أوكرانيا، إلا أن زعيم الثورة البرتقالية (فيكتور يوشكو) الذي تسلّم البلاد عقب الثورة وبعد خمس سنوات من الوعود فشل في تحقيق العديد من تلك الوعود، وارتكابه العديد من الأخطاء تتمثل في(مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2014، ص2).

1- عجز الحكومة البرتقالية عن مواجهة الفساد.

2- انهيار ثقة الشعب في حكومة، ففي الوقت الذي أرجع فيه شركاء الرئيس الأوكراني فشل الثورة إلى ضعف شخصية الرئيس اتهم يوشنكو من جانبه شريكته رئيسة وزراء بلاده (يوليا تيموشنكو) بأنها سبب الفشل الاقتصادي في السنوات الخمس الأخيرة؛ وذلك بعد أن اتهمتا سلفاً بخيانة مبادئ الثورة وتحولت فجأة إلى التصالح مع روسيا.

3- الإفلاس الإيديولوجي: فمن المعروف أن الثورة البرتقالية اضطر إلى قبوله مرة أخرى رئيساً لوزراء البلاد نتيجة سطوته وهيمنته البرلمانية.

4- انصراف الدعاة الرسميين عن احتضان الثورة، فالاتحاد الأوروبي لم يمارس سوى دور ناعم، وحلف الناتو وجد خسائر ضم أوكرانيا إليه في الوقت الحاضر أعلى من الأرباح المتوقعة في ظل التوتر مع روسيا، أما الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت أول من بارك الثورة البرتقالية ورغم اشتعالها لم تحرك ساكناً بسبب موقفها المتأزم في أفغانستان والعراق.

وفي 23 مارس 2007 اندلعت بالفعل الأزمة السياسية في أوكرانيا مع إعلان أحد عشر نائباً من الكتلتين البرلمانيتين المتعارضتين انتقالهم من الموالاة للرئيس (يوشنكو) إلى صف الأغلبية البرلمانية بزعامة (فيكتور يانكوفيتش) وتوافق مع الأزمة بين كتلتين متعارضتين في البرلمان هناك نجد رأياً يرى أن الأزمة

السياسية هي نتاج تعارض مصالح رجال الأعمال المؤيدين (ليوليا تيمو شكون) مع مسيرة الخصخصة التي بدأتها الحكومة وبين الفريق الآخر (عبد الغني وغالب، 2013، ص2).

ومع انقسام التكتلات داخل البرلمان الأوكراني بين المؤيدة لروسيا الاتحادية، وأخرى مؤيدة للغرب وفوز الكتلة المؤيدة للغرب فقد تفاقمت الأزمة في بداية عام 2009 عندما رفعت روسيا أسعار الغاز الطبيعي وأوقفت إمداداتها منه على أوكرانيا والتي تزامنت مع أثار الأزمة المالية العالمية والذي عزّز من الإدراك الفعلي بالتأثير الذي يمكن أن تمارسه روسيا الاتحادية (الخيري،2015).

وفي عام 2010 دخلت أوكرانيا مرحلة تحول جديدة من خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت فيها، والتي لم يحصل فيها (فيكتور يوشنكو) قائد الثورة البرتقالية الأعلى سوى نسبة (5.4%) من الأصوات في الجولة الأولى، أما (يوليا تيمو شينكو) فقد تغلبت على زعيم المعارضة (فيكتور يانكوفيتش) بفارق (11%) من الأصوات وبعدها خسرت أمامه في الجولة الأخيرة التي فاز بها (يانوكوفيتش) عام 2010، ومع ذلك الفوز عادت العلاقات الروسية الأوكرانية إلى التقارب السابق وعادت اللغة الروسية كلغة رسمية في أوكرانيا(مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2014).

كانت بداية الأزمة في أوكرانيا عام 2013 على شكل احتجاجات على إثر رفض يانوكوفيتش توقيع اتفاقية للتجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي(متي، 2022)، وفي الظاهر كانت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي هي من أطلق ثورات الانتفاضة الأوكرانية الثانية في أقل من عشر سنوات، ولكن الحقيقة أن هذه العلاقة ليست سوى تجسيد رمزي لجملة الإشكاليات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية التي تعيشها أوكرانيا جذورها كدولة مستقلة، حيث كانت هناك صلة وثيقة بين استقرار أوكرانيا وبين إمدادات الطاقة لأوروبا، ما دفع الاتحاد الأوروبي لبدء مباحثات حول اتفاقية شراكة مميزة بين أوروبا وأوكرانيا وانتهت هذه المباحثات بالعرض الذي قدمه الاتحاد للرئيس الأوكراني في نوفمبر وعدّه يانكوفيتش قاسياً وغير كاف لتلبية حاجات بلاده المالية الملحة، ولكن حتى وقبل أن ينتهي اللقاء بين الطرفين كان الأوكرانيون يعتمدون في ميدان الاستقلال في العاصمة كييف يهدف إلى الضغط على الرئيس لقبول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي(الشرقاوي، 2009، ص100).

وبعد رفض العرض الأوروبي قدّم الرئيس بوتين لأوكرانيا عرض مساعدات بقيمة 15 مليار دولار وتسهيلات في أسعار الغاز، وهو ما تصوره بوتين كافياً للحفاظ على أوكرانيا خارج النفوذ الأوروبي وتصوره يانكوفيتش كافياً لوضع حد لحركة الاحتجاج(عبد العاطي، 2010، ص203-204)، وقد تفاقمت الاحتجاجات والتظاهرات إذ وجد المتظاهرون فيها الفرصة لتحقيق أهداف الثورة البرتقالية، وتحقيق المزيد من الإصلاحات السياسية، ونتيجة ذلك وبعد شهرين من الاحتجاجات قرر رئيس الوزراء الأوكراني (ميكولا

أزاروق) تقديم استقالته من منصبه، وفي الوقت ذاته ألغى البرلمان الأوكراني مجموعة التشريعات التي كان قد آثرها، وكانت أحد أسباب الأزمة الداخلية تلك القوانين المتعلقة بتشديد قواعد تنظيم المظاهرات(أسامة، 2001، ص1).

تطورت الاعتصامات وبدأ عدد المحتشدين يتزايد وهو ما يدل على إصرار أوكراني وأخذ الموقف يتصاعد إلى أن استعملت الشرطة الرصاص الحي وسقطت أول ضحية في 21 يناير 2014 ليبدأ بذلك فصل جديد حيث توالى سقوط القتلى بشكل رهيب عن طريق الضرب المباشر، ثم بدأت الدعاية الروسية لتوصي الجماهير الأوكرانية ذوي الأصول الروسية وداخل جزيرة القرم وشرق أوكرانيا بأن ما عرف بالمتطرفين الأوكران سوف يستولون على البلاد، ويحدثون مجازر رهيبة في حق الناطقين بالروسية (نافع، 2014، ص3-4).

بدأ البرلمان الأوكراني الذي شهد انشقاق العديد من الحزب الحاكم وانضمامهم لمعارضة إجراءات تنفيذ الاتفاق ومحاولة الاستجابة لمطالب الشارع في محاولة لمحاصرة مؤشرات الانحدار للحرب الأهلية فالقين حكومة يانكوفيتش بمن في ذلك وزير الداخلية المتهم بإصدار أوامر إطلاق النار على المحتجين، وأعاد البرلمان دستور عام 2004 الذي يحدد سلطات الرئيس ويعزز سلطات البرلمان، وأسقط قانون منع التظاهر، وأصدر قانون بالإفراج عن (يوليا يموشنكو) التي وضعتها محكمة موالية للرئيس في السجن منذ 30 شهراً بتهمة استغلال المنصب، ثم صوت البرلمان بأغلبية كبيرة على عزل الرئيس. (نافع، 2014، ص54)

لكن سبق ذلك توقيع اتفاق توصل إليه الرئيس الأوكراني (فيكتور يانوكوفيتش) مع زعماء المعارضة وبواسطة أوروبية لإنهاء الأزمة السياسية والذي نصّ على إجراء انتخابات مبكرة وتشكيل حكومة انتقالية وتعديل الدستور وكان الرئيسان الأمريكي باراك أوباما والروسي فلاديمير بوتين قد وضعا الاتفاق المتوصل إليه من المعارضة والحكومة موقع التنفيذ سريعاً.

وعلى الرغم من الاتفاق فإن الحدث الفاصل والنتائج من الاحتجاجات الشعبية هو مغادرة الرئيس الأوكراني قصر الرئاسة فبعد محاولة فاشلة لمغادرة البلاد على متن طائرة خاصة غادر إلى معقل حزبه في شرق البلاد، وعلى الرغم من رفض يانكوفيتش قرار البرلمان بإقالته صوّت الأغلبية على قيام رئيس البرلمان مهام رئيس الجمهورية. (نافع، 2014، ص5)

ومن جانب آخر عمدت الحكومة الروسية إلى استثمار فرصة الاضطرابات التي تعيشها أوكرانيا من خلال التدخل العسكري في شبه القرم معلنة عن عزمها للدفاع عن مواطنيها ذوي الأصول الروسية، إذ تقطن المناطق الشرقية من أوكرانيا أعداد كبيرة من القومية الروسية على جانب شبه جزيرة القرم، وقد أدت هذه الخطوة إلى تصاعد الغضب الأمريكي الأوروبي من التحرك الروسي(راشد، 2014، ص122)، بالإضافة إلى أنّه من الناحية الثقافية فإن أوكرانيا مهمة لروسيا حيث إن شبه جزيرة القرم هي مسقط رأس الروح الروسية

حيث تعميد الأمير فلاديمير حاكم كييفيانروس هناك على يد المبشرين الأرثوذكس في بلدة (ناوريس خيرسون) على البحر الأسود(فيشان، 2014، ص3).

وقدّم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين طلباً إلى مجلس الاتحاد الروسي من أجل الموافقة على استعمال القوات المسلحة الروسية في أوكرانيا، وبالفعل منذ مارس 2014 تمت الموافقة على طلب بوتين؛ وذلك للتدخل في إقليم القرم وشرق أوكرانيا، علماً بأن القرم يتسع لأوكرانيا وهو يتمتع بحكم ذاتي منذ العهد السوفييتي ويقع على البحر الأسود، ويضم ميناء سيفاستوبول وهو من الطرق الحيوية الروسية إلى مضيق البوسفور، ويمثل الإقليم إلى جانب ميناء طرطوس في سوريا نقطتي ارتكاز روسيا الاتحادية على البحر المتوسط وطريقها الوحيد إلى المياه الدافئة(مجبل، 2014، ص75)، إذ أرسل الاتحاد الروسي قوة عسكرية محدودة إلى شبه جزيرة القرم حيث سيطرت روسيا على شبه جزيرة القرم دون إراقة دماء لأنها استخدمت قواتها المتمركزة أصلاً في منطقة مدعومة من مليشيات محلية وتمت محاصرة القوات الأوكرانية في مكانها، وكان هدف الكريملين المباشر هو فصل القرم عن بقية أوكرانيا بأسرع وقت وأقل عنف ممكنين من أجل تسهيل ضمّه لروسيا(فيشان، 2014، ص4).

وفيما بعد أعلنت الحكومة المحلية في شبه جزيرة القرم بأنها ستقوم بإجراء استفتاء شعبي لتقرير مصير الإقليم بشأن الانضمام إلى الاتحاد الروسي أو البقاء مع أوكراني، وبالفعل تم إجراء الاستفتاء الشعبي في 6 مارس 2014 وكانت نتيجته هو اختيار سكان شبه جزيرة القرم الانضمام إلى روسيا الاتحادية بنسبة (95%) من الناخبين (بولات، 2014، ص4).

هذا الأمر وجه لروسيا الاتحادية انتقادات عديدة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وأعلنت الحكومة الأوكرانية رفضها انضمام إقليم القرم لروسيا دون موافقة السلطة المركزية، وعدّت ذلك مخالفة صريحة للقانون الدولي الذي يشترط موافقة السلطة المركزية على إجراء الاستفتاء غير أن حكومة إقليم القرم تؤكد وجود سابقة دولية في ذلك تتمثل في موافقة المجتمع الدولي لإقليم كوسوفو على إجراء الاستفتاء الشعبي الذي تضرر على إثره استقلال كوسوفو عن يوغسلافيا من دون موافقة السلطات المركزية في يوغسلافيا سابقاً(راشد، 2014، ص128).

وبين عامي 2004 و 2009 انضمت (9) دول من شرق أوروبا بعض من الجمهوريات السوفييتية السابقة (بلغاريا- استونيا- لاتفيا- ليتوانيا- رومانيا- سلوفاكيا – سلوفينيا- ألبانيا- كرواتيا) ثم لحقت بها بعد ذلك كل من الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وأصبح إجمالي عدد الدول التي انضمت للحلف بين 1999 و2020 نحو 14 دولة، تشكل نصف الدول الأعضاء وفي الحلف الذي تأسس عام 1949 (نافعة وآخرون...، 2002، ص221).

ولم يعد متبقياً من الدول العازلة بين روسيا والناتو سوى بيلاروسيا أو أوكرانيا، وترى روسيا في انضمام هاتين الدولتين إلى الناتو يعني حصارها داخل حدودها وتصاعدت مخاوفها مع مخرجات قمة الناتو التي عقدت في العاصمة الرومانية (بوخارست) عام 2008، عندما رحب الحلف بتطلع أوكرانيا وجورجيا لنيل عضويته، وهو ما كان من وجهة نظر الروسية بمثابة إعلان لحرب ممتدة بين روسيا والغرب، فبدأت روسيا سلسلة من المواجهات العسكرية لمنع هاتين الجمهوريتين من الانضمام للحلف، وكانت البداية بالحرب الروسية الجورجية عام 2008، وقيام روسيا بضم إقليمي أنجازيا وأوستيا الجنوبية، ثم الحرب الروسية– الأوكرانية عام 2014 ثم قيام روسيا بإعلان ضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية (مجاهد، 2022).

ورداً على ضم روسيا لشبه جزيرة القرم تسارعت معدلات التعاون العسكري والأمني بين الولايات المتحدة وأوكرانيا وتشير بعض التقديرات إلى حول أوكرانيا خلال الفترة من 2014 إلى 2021 على نحو (5.6) مليارات دولار من الولايات المتحدة تشمل أسلحة ومعدات تدريب للجيش ودعم التهديدات السيبرانية بالإضافة إلى الدعم الاستخباراتي لمواجهة التهديدات الروسية عبر مبادرة المساعدة الأمنية الأوكرانية (سليمان، 2022، ص127)، كما أقر أمر حلف الناتو حزمة من المساعدات الشاملة لتعزيز الاستراتيجية الدفاعية والأمنية في أوكرانيا(مجاهد،2022).

وأظهرت استطلاعات الرأي خلال السنوات 2015–2021 التي أجريت داخل أوكرانيا من الاتجاهات المؤيدة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والناتو، حيث كشف استطلاع في 17 ديسمبر 2021 عن تأييد 58% من الأوكرانيين للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وتأييد (54%) الانضمام إلى الناتو بينما أيد (21%) فقط الانضمام إلى الإتحاد الجمركي الأوراسي بقيادة روسيا (فؤاد، 2022، ص41).

وفي العشرين من فبراير 2022 اعترف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باستغلال جمهوريتين انفصلتا عن أوكرانيا هما لوغانسك ودونتيك، وفي الرابع والعشرين من الشهر نفسه قامت القوات المسلحة الروسية بغزو عسكري شامل للأراضي الأوكرانية بدعوى أن ذلك جاء بناءً على دعوة وجهتها هاتان الجمهوريتان الانفصاليتان للنظام الروسي للدفاع عنهما في مواجهة ما اسماه النظام الروسي حرب الإبادة التي يشنها النازيون الجدد في أوكرانيا ضد الأقليات من أصل روسي في الجمهوريتين (سليمان، 2022، ص129).

توضيحاً لما سبق، إن الأزمة الحقيقية تكمن في محاولة أمريكا والدول الغربية تعزيز محاصرتهم لروسيا عن طريق جذب أوكرانيا إلى الانضمام إلى حلف الناتو الأمر الذي عجل بضم روسيا جزيرة القرم ومن ثم أشعل الحرب في 2022/2/24 لضم أوكرانيا إلى روسيا ومنع أمريكا والدول الغربية من تهديد الأمن القومي الروسي من خلال التواجد على الأراضي الأوكرانية.

المحور الثاني: تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي:

توالت ردود الأفعال الدولية، والإقليمية العربية (سياسية–اقتصادية–إعلامية–عسكرية) تجاه ما سمي بالغزو الروسي الأوكراني أو العدوان الروسي على أوكرانية لاسيما مع حجم التدمير الذي شهدته الأراضي الأوكرانية في فترة زمنية وجيزة بعد الحرب مباشرة، ومع تشابك الأطراف وتعقد المشهد الدولي أما التداعيات التي ترتبت على الأزمة ليبدو مهما البحث في مدى تأثير الأزمة الأوكرانية 2022 على الأمن الغذائي العربي.

تعد روسيا أكبر مصدر في العالم وتوفر مع أوكرانيا أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية وفي ضوء تطورات الأزمة ارتفعت أسعار المواد الأساسية بما في ذلك السلع الزراعية لاسيما القمح والذرة بنسب تفاوتت بين 40%إلى 60% وتشير التوقعات إلى أن الإمدادات العالمية من المنتجات الزراعية الرئيسية (القمح–الشعير–الذرة– زيت عباد الشمس) تنخفض بين (10% و 50%) (عبد الحليم، 2022).

ومع استمرار الحرب الروسية – الأوروبية تضخمت خسائر الاقتصاد الأوكراني حيث توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية في البلاد، كما لحقت البنية التحتية من الطرق والجسور والموانئ أضراراً كبيرة فالحرب الروسية لم تستهدف تدمير المواقع العسكرية الأوكرانية فقط، بل أيضاً الأهداف المدنية، كما جرى استهداف البنية التحتية للاتصالات في أوكرانيا، وأغلقت معظم الموانئ والمطارات الأوكرانية نتيجة الأضرار التي لحقت بها، كما أن كثيراً من الطرق والجسور إما دمرت أو تضررت (الباز، 2022).

وتسبب إغلاق الموانئ الأوكرانية المطلة على البحر الأسود في عرقلة حركة النقل وحاولت الحكومة الأوكرانية استبدال نقل البضائع الزراعية عبر السكك الحديدية إلى دول الجوار الأوروبي قبل أن تحظر تصدير العديد من السلع الزراعية. وعلى الرغم من صعوبة حصر الأضرار المادية في أوكرانيا بشكل نهائي حالياً، فإن التقديرات الأولية تشير إلى أن ما لا يقل عن 100 مليار دولار من البنية التحتية والمباني والأصول المادية الأخرى جرى تدميرها (الباز، 2022).

لقد تسببت الحرب الروسية على أوكرانيا في دمار واسع النطاق للقدرة الإنتاجية لأوكرانيا وتدهور تجارتها الخارجية وتضاؤل قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب–علاوةً على تدهور الأوضاع المالية، وارتفاع الضغوط التضخمية في أوكرانيا مع ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والمعادن والانكماش الاقتصادي بنسبة تتراوح بين 25و 35% وفق صندوق النقد الدولي، وكذلك تصاعد فجوة التمويل الخارجي إلى نحو (5) مليارات دولار(كونولي، 2022).

يواجه العالم العربي اليوم واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية، حيث أصبح نصف سكان بعض المناطق العربية غير قادرين على الحصول على الغذاء من أجل البقاء، كما تزايد الفقر والجوع وسوء التغذية نتيجة الأزمة الأوكرانية وظروف العراء والحرب الأوكرانية وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة على الوضع الغذائي والإنساني في العالم العربي.

هناك قلق شديد من تصاعد حدة انعدام الأمن الغذائي العربي أو الاقتراب من حالة المجاعة في بعض البلدان العربية حيث أنه من المتوقع أن تزداد الأوضاع الاقتصادية سواء مع الحرب الروسية الأوكرانية حيث وصل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بالفعل إلى مستويات مثيرة للقلق نتيجة تدهور الإنتاج الغذائي المحلي والأصول الزراعية وزيادة أسعار المواد الغذائية.

الحرب الروسية–الأوكرانية في ظل الأوضاع الحالية في الوطن العربي، وانخفاض المخزون السلعي لبعض الدول العربية وارتفاع الأسعار ستكون شديدة التأثير على الفئات الأشد فقراً والأكثر احتياجاً، ويعزى ذلك إلى أن الوطن العربي يستورد كميات كبيرة من القمح من روسيا وأوكرانيا، وتمثل المواد الغذائية ما لا يقل عن ثلثي إجمالي نفقات الأسر العربية، مما يتسبب في زيادة كبيرة في تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لاسيما بين الأطفال. واضطر العديد من الأسر إلى رهن ممتلكاتهم حتى يتمكنوا من شراء الطعام(الباز، 2022).

تمثل كل من روسيا وأوكرانيا نسبة كبيرة من الصادرات العالمية لعدد كبير من السلع الاستراتيجية مثل القمح مما يزيد احتمالية حدوث أزمة غذاء عالمية وشيكة لاسيما في ظل استمرار الحرب والاقتتال الروسي الأوكراني.

كما تلعب الدولتان (روسيا – وأوكرانيا) دوراً رئيساً في أسواق الغذاء العالمية كما هو موضح في الشكل رقم (1) فإن روسيا وأوكرانيا منتجان رئيسان للقمح والشعير والذرة وتمثلان حصة (مجمعة) من 27 و23 و 15% من الصادرات العالمية كلاهما يشكلان ما يقرب ثلثي صادرات زيت عباد الشمس، حيث تمثل أوكرانيا وحدها ما يقرب من نصف الصادرات العالمية (42%) بينما تمثل روسيا (21%) ومن ثم فإن الحرب ستكون لها تداعيات كبيرة في جميع أنحاء العالم. لاسيما على الأمن الغذائي وذلك أن الحرب تخلق أزمة غذائية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وربما النقص في تصديره للبلدان العربية التي اعتمدت على الصادرات من روسيا وأوكرانيا (سليمان، 2022، ص133).

مقارنة بين حجم صادرات المواد الغذائية الروسية والأوكرانية:

صادرات سلع المواد الغذائية المختارة خلال 2021 أوزان المنتج بالألف طن:

شكل رقم (1) يمثل حجم الإنتاج الروسي والأوكراني من المحاصيل الزراعية المصدرة للعالم 2021.

السلع الغذائية	روسيا	أوكرانيا
القمح	32.9 مليون طن	20 مليون طن
الشعير	5.1 مليون طن	5.6 مليون طن
الذرة	4.1 مليون طن	24.6 مليون طن
فول الصويا	994 ألف طن	1 مليون طن
بذور اللفت	277 ألف طن	2.5 مليون طن
عباد الشمس	93 ألف طن	80 ألف طن
زيت عباد الشمس	3.1 مليون طن	5.1 مليون طن
زيت بذور اللفت	802 ألف طن	164ألف طن

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة www.fao.org.com

وفقاً لأحدث إحصائيات نشرتها منظمة الغذاء والزراعة تبيّن الدور الحاسم الذي تلعبه روسيا وأوكرانيا في الزراعة العالمية من خلال منظور التجارة الدولية واعتبروا كلا البلدين مصدرين رئيسيين للمنتجات الزراعية وكلاهما يلعب دوراً رائداً في إمداد الأسواق العالمية بالمواد الغذائية من أجلها غالباً ما تتركز الإمدادات القابلة للتصدير في مجموعة من الدول مما يعرض هذه الأسواق لزيادة التعرض للصدامات والانقلابات على سبيل المثال في قطاع القمح والميسلين من بين أكبر سبعة مصدرين شكلت روسيا مجتمعة 79% من التجارة الدولية في عام 2021 وتحتل المرتبة الأولى كالمصدر العالمي للقمح يشحن ما يقرب مجموعه 32.9 مليون طن من القمح والميسلين أو ما يعادل 18% من حصة الشحنات العالمية في المقابل تصنف أوكرانيا كسادس أكبر مصدر للقمح في 2021 حيث بلغت صادراتها 20 مليون طن من القمح الميسلين وبلغت حصتها من السوق العالمية نسبة 10% كما برز البلدان في ساحة التجارة العالمية للذرة والشعير وبذور اللفت وأكثر من ذلك في قطاع زيت عباد الشمس حيث بلغت قواعد إنتاجهما الكبيرة حصة مجمعة من سوق الصادرات العالمية بما يقرب 63%.

من ناحية أخرى تعد روسيا أكبر مصدر للأسمدة في العالم حيث تمثل (14%) من حجم الصادرات العالمية ومن ثم فإن أي نقص في الأسمدة سوف يشكل خطراً كبيراً على الإنتاج الزراعي في الوطن العربي مما يؤدي إلى نقل تكاليف المدخلات المرتفعة مباشرة إلى المستهلكين أو ينتج عنها استخدام أقل للمدخلات، وتقليل كمية المحاصيل حيث ستؤثر التكاليف الباهظة للأسمدة سلباً على إمكانية إنتاج الغذاء ومن ثم على الأمن الغذائي في الشهور القادمة كما يؤكد خبراء البنك الدولي على أن الحرب الروسية الأوكرانية سوف

تعمل على زيادة الضغوط وتضخم أزمة الغذاء السائدة بالفعل في كثير من مناطق العالم ومن المنطقة العربية (سليمان ، 2022، ص134).

- تأثير ارتفاع أسعار الغذاء على المواطنين العرب:

إن التداعيات العالمية المحتملة للحرب الروسية-الأوكرانية تشير إلى أن البلدان التي ستشعر بمزيد من الضغوط. هي التي تعتمد على واردات النفط والغاز الطبيعي (العراق، ليبيا، الجزائر، دول الخليج العربي)، والبلدان التي تعتمد على استيراد السلع الغذائية من روسيا وأوكرانيا (مصر، تونس، اليمن، المغرب، سوريا، لبنان) لاسيما تلك التي تعاني من مستويات حادة من الجوع وانعدام الأمن الغذائي (عبد الحي، 2022).

إن العواقب الاقتصادية البالغة الخطورة للأزمة الأوكرانية تأتي بالفعل من مخاطر طفرة في أسعار السلع الأولية (القمح-وغيره من الحبوب) مما يزيد الضغوط التضخمية، وسيكون لصدمة الأسعار تأثيراً على العالم العربي بأسره لاسيما على الأسر العربية الفقيرة التي يشكل الغذاء نسبة كبيرة من إنفاقها وإذا تصاعدت الحرب الروسية الأوكرانية فسيكون الضرر الاقتصادي أكثر تدميراً حيث تكون تداعيات الصدمة مضاعفة من خلال ما يأتي (ماجد ،2022):

1- التداعيات بصورة مباشرة نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية والطاقة سيدفعان بالتضخم نحو مزيد من الارتفاع مما يؤثر بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب.
2- التداعيات غير المباشرة نتيجة الخسائر والأضرار على الدولتين معاً والدول الأوروبية مما يزيد من ارتفاع الأسعار.
3- ارتفاع تكاليف الثمن يؤثر على التضخم في البلدان المستوردة (العربية) أكثر من غيرها إذ أن تكاليف الشحن هي محرك مهم للتضخم في جميع أنحاء العالم عندما تضاعفت أسعار الشحن يرتفع التضخم حيث أدت الحرب الروسية والأوكرانية إلى ارتفاع الأسعار الآجلة للنقل.

تعكس الاتجاهات المستقبلية إلى حد كبير إلى انعدام اليقين المستجد بشأن الإمدادات العالمية للقمح وسط تعطل الأنشطة في منطقة البحر الأسود وحركة التصدير من أوكرانيا والإتحاد الروسي. وهي مصدران رئيسان للقمح في العالم العربي فقد أدى استمرار الحرب وما نتج عنها من ارتفاع في أسعار السلع الغذائية إلى إثارة المخاوف بشأن مخاطر الأمن الغذائي العربي المحتملة، وتدل التوقعات على ارتفاع أسعار القمح مستقبلاً تنعكس بشكل مباشر في تضخم أسعار المواد الغذائية مع عواقب بعيدة المدى على الجوع والأمن الغذائي في جميع أنحاء الوطن العربي(سليمان ، 2022، ص134).

يُعد القمح مادة غذائية أساسية تستعمله معظم الشعوب العربية فهو يحتوي على مكونات غذائية عالية يتاح استهلاكه للفقراء، كما أنه من أكثر المحاصيل الغذائية أهمية في العالم ويعتمد مئات الملايين من الناس

في الوطن العربي على الأغذية التي تصنع من حبوب القمح في الصناعات الغذائية كالخبز والمكرونة والمعجنات والحلويات وغيرها ومن ثم فإن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية تضيف أثارا ومخاطر سلبية مضاعفة نتيجة تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء لاسيما القمح. (سليمان ، 2022، ص134-135).

تشكل الأسعار المتزايدة خطراً كبيراً على عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بشكل كبير، وسوف تترجم ارتفاع لأسعار الغذاء بشكل مباشر إلى تضخم أسعار المواد الغذائية المحلية، لاسيما في البلدان العربية التي تعتمد على واردات الغذاء، مما يحد من قدرة الناس على تحمل تكاليف طعامهم ومن ثم الأمن الغذائي العربي في الأشهر القادمة.

ويؤكد بيان صادر في 13 أبريل 2022 من رؤساء مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنطقة التجارة العالمية على أن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية تلحق ضرراً مستمراً بالناس، وذلك أن الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الأساسية بما في ذلك القمح ونقص الإمدادات يفرضان مزيداً من الضغوط على الأسر الفقيرة في الوطن العربي ويدفعان الملايين نحو الوقوع في الفقر، ويبلغ هذا التهديد أوجه في البلدان العربية التي تعتمد في جزء كبير من استهلاكها الغذائي على الواردات الغذائية، وتحذر تقديرات البنك الدولي من أن مقابل كل زيادة مقدارها نقطة مئوية في أسعار الغذاء تقع 10 ملايين نسمة في الفقر المدقع حول العالم (world bank Group, 2022, p. 15).

على كل حال يرى الباحث أنه من المتوقع أن تبقى أسعار المواد الغذائية لاسيما القمح والأسمدة دون انخفاض بسبب استمرار هذه الحرب، مما يتطلب من المجتمع الدولي دعم البلدان المعرضة للمخاطر من خلال تقديم المنح لتغطية الاحتياجات التمويلية العاجلة لمواجهة تفاقم حالة الأمن الغذائي والتغذية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

في إطار المحورين اللذان تناولتهما الدراسة وفي ظل تطورات ومعطيات وسياقات الأزمة الأوكرانية 2022، يمكن الوقوف على عدد من الاستنتاجات المحلية.

1- فيما يتعلق بالوحدات الدولية كشفت الأزمة الأوكرانية عن حدود وطبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به الأطراف الأساسية في النظام الحالي مثل روسيا الاتحادية التي حركت الأحداث وكانت المبادر بالفعل في الكثير من تحولاتها سواء في مرحلة ما قبل الحرب أو أثنائها.

2- ترجع أسباب الأزمة الأوكرانية لسنوات عديدة مضت وهي من تبعات النظام العالمي لما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي نتيجة عدم التعاطي الغربي إيجاباً مع تخوفات روسيا الأمنية وعلى

رأسها تمدد حلف شمال الأطلسي نحو حدودها الغربية بعد التعهدات التي قدمت لروسيا بعدم توسع الحلف شرقاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

3- كشفت الأزمة الأوكرانية عن هشاشة الموقف العربي تجاه الأمن الغذائي إذ بينت الأزمة الاعتماد الكبير للدول العربية على السلع الغذائية الروسية والأوكرانية لاسيما القمح والزيوت النباتية والأسمدة الكيماوية،

4- تأثر كثير من الدول العربية في أمنها الغذائي لاعتمادها الكلي أو شبه الكلي على استيرادات السلع الغذائية والتمويل الغذائي من روسيا وأوكرانيا.

5- انعكست الأزمة الأوكرانية على مستوى التغذية لدى الأسر العربية وذلك لارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تأثرت بارتفاع أسعار النقل وهو ما أدى إلى تضخم في أسعار المواد الغذائية.

6- فشل الدول العربية في إيجاد بدائل تمويلية أخرى للسلع الغذائية غير روسيا وأوكرانيا وكذلك فشلها في خلق بيئة زراعة عربية بديلة. حيث أنها لم تسهم في رغد وتزويد المزارع العربي بما يحتاجه من دعم مالي ومعنوي، والاكتفاء بالاستيراد عوضاً عن ذلك وهو ما أدى إلى وجود أزمة غذائية قد تهدد حياة العديد من السكان العرب في حال استمرار هذه الأزمة.

7- احتمالية نضوب المخزون الغذائي لدى العديد من دول العالم العربي وهو ما سوف يضطرها إلى إيجاد بدائل أخرى لسد العجز والنقص في هذا المخزون.

التوصيات:

1- ضرورة تعزيز سبل العيش والصمود أمام الصدمات المستقبلية التي سوف تحدث أو تفرزها الأزمة الأوكرانية الحالية، ويتأتى ذلك من خلال ما يأتي:

أ- زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الأمن الغذائي والتغذية.

ب-الانتقال من عملية المساعدة الإنسانية إلى التنمية الزراعية.

ج- تعزيز الروابط مع أنظمة الحماية الاجتماعية التي يمكن الاستفادة منها للاستجابة للصدمات والأزمات المحتملة لأزمة أوكرانيا.

2- إعطاء الأولوية لبرامج سبل العيش التي تزيد من إنتاج الغذاء وتوزيع مصادر الدخل.

3- تزويد الأسر الفقيرة بالمواد الغذائية التي يحتاجونها وكذلك الأدوات التي تساعدهم لكسب لقمة العيش .

4- دعم وتعزيز سبل العيش الزراعية.

5- تقديم الدعم اللازم لصغار المزارعين وغيرهم من الرجال والنساء المعرضين للخطر والذين يتعرضون لتداعيات الأزمة الاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع المستخدمة

أولاً: الكتب:

1- أبو رشيد أسامة(2001) الأزمة الأوكرانية، إعادة بحث الحرب الباردة. – قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

2- أماني عبد الغني، غادة غالب (2013) نضال الشعوب الثائرة، نماذج حول العالم. – القاهرة: مركز المصري للدراسات والمعلومات.

3- بدر شهاب (1998) معجم مصطلحات الإدارة العامة. – عمان: دار البشير.

4- بشير نافع (2014) الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد. – قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

5- جورج فيشان(2014) أوكرانيا القرم في السياسة الروسية، ترجمة: محمود الحوثاني. – قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

6- حسن نافعة ... وآخرون(2002) مقدمة في علم السياسة، الدولة والعلاقات الدولية. –القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

7- السيد عليوة (2001) إدارة الأزمات. – القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر.

8- السيد عليوة(2003) إدارة الوقت والأزمات والإدارة بالأزمات. – القاهرة: دار الأمن.

9- عز الدين الرزام (1995) التخطيط للطوارئ والأزمات في المؤسسات. –عمان: دار الخوجا.

10-فهد أحمد الشعلان(2002) إدارة الأزمات: الأسس – المراحل – الآليات. –الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

11-مجمع اللغة العربية (2004) المعجم الوسيط. – ط4. – بيروت: مكتبة الشروق الدولية.

12-محسن الخضيري (2003) إدارة الأزمات منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية. – ط2. –القاهرة: مكتبة مدبولي.

13-محمد السيد محمد السيد (2022) تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية (فبراير 2014 – أبريل. –القاهرة: المركز الديمقراطي العربي.

14-محمد الصيرفي(2008) إدارة الأزمات. – ط1. –الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية.

15-محمد صفوان بولات (2014) أوكرانيا وانفصال القرم الواقع والحال. –قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

16-نصر مهنا (2008) إدارة الأزمات والكوارث. –الإسكندرية: دار الفتح للنشر.

17– وسام فؤاد (2022) التحولات في منهج الحضور العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط. –القاهرة: المعهد المصري للدراسات.

ثانياً: الدوريات:

1- أرشد مزاحم مجبل(2014)." الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي". – مجلة حمورابي للدراسات، ع 11.

2- أسماء حداد (2017)."الحروب الهجينة: الأزمة الأوكرانية أنموذجاً". – مجلة مدارات سياسية، ع ديسمبر.

3- باسم راشد (2014)." تهديد جيواستراتيجي، حسابات القطب الروسي بالأزمة الأوكرانية". _ مجلة السياسة الدولية، ع169.

4- عفاف الباز (2002)."دورة القيادة الإبداعية في إدارة الأزمات". – مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ع 11.

5- محمود عبد العاطي (2010)."عودة النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية". – مجلة السياسة الدولية، ع181، يوليو.

6- منى سليمان (2022)."التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا". – مجلة السياسة الدولية، ع 314.

7- يسري الشرقاوي (2009)."الشراكة الشرقية، تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه". – مجلة السياسة الدولية، ع178، أكتوبر.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1- صفية دنفر(2019) انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية (2013–2018)، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بسكرة، الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة)

2- عزيز سبتي (2002) إدارة الأزمات في منظمات القطاع الأردني: دراسة ميدانية من منظور المديرين، جامعة اليرموك، عمان. (رسالة ماجستير غير منشورة)

3- ماجد العزام (1995) إدارة الأزمات في قطاع الصناعات الدولية في الأردن، الجامعة الأردنية، عمان. (رسالة ماجستير غير منشورة)

رابعاً: الكتب الأجنبية:

1- Joint Statement: the heals of the world bank Group, IMF. UFP and wato Gall for urgent coordinate Action Food security, April 13 2022.

خامساً: المواقع الالكترونية:

1- أحمد مجاهد(2022)." الأزمة الأوكرانية السياق وأصوله"، فيسبوك تاريخ الدخول: 23 فبراير 2002.

2- إيمان أحمد عبد الحليم. "هل تتحول الحرب الأوكرانية إلى كارثة استراتيجية لموسكو؟ –تاريخ الدخول: 23 أبريل 2022: متاح على الرابط https://www.bit.ly

3- حول الأزمة الأوكرانية، تقدير موقف، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2014، ص2، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.omrandirasat.org.

4- كيفين كونولي."غزو روسيا لأوكرانيا، كيف كشف هشاشة السلام في أوروبا".– بي بي سي 10 مارس 2022، تاريخ الدخول: 26 أبريل 2022. https://www.bbc.in

5- ماهيناز الباز."آليات أوكرانيا لإدارة اقتصاد الحرب مع روسيا". – مركز المستقبل، 23 مارس 2022، تاريخ الدخول: 25 مايو 2022 https://www.bbc.in

6- منظمة الأغذية والزراعة الدولية الفاو، الفصل العاشر، الأمن الغذائي في الدول العربية www.anaf.org.ae/sites

7- نوار محمد ربيع الخيري."الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب". – متاح على الرابط الالكتروني: http://www.eutt.us/hqozx

8- وسام متي"أوكرانيا انقلاب الثورة البرتقالية أم عليها". – متاح على الرابط الالكتروني بتاريخ 2022/8/20 http://www,wmatta.com/index.php?option

9- وليد عبد الحي. "انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العالم العرب". –مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 13 مارس 2022، تاريخ الدخول: 2022/7/5. https://www.alzaytouna.net